التقرير السنوي لعام ٢٠١٨

شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي

M.C.D.R

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي

MISR FOR CENTRAL CLEARING, DEPOSITORY AND REGISTRY

المقر الرئيسي	Head Office	٧٠ شارع الجمهورية – القاهرة – ص.ب : ١٥٣٦ – العتبة ١١٥٩٩ تليفون : ٢٥٩٧١٥٨١ (٢٠٢) فاكس : ٢٥٩٧١٦٧٠ (٢٠٢)
		70 El Gomhoria Street - Cairo P.O. Box 1536 - Attaba - 11599 Tel. : (202) 25971581 Fax: (202) 25971670
فرع الاسكندرية	Alex. Branch	٨٨ طريق الحرية تليفون : ٤٨٤٩٩٠٢ (٢٠٣) – ٤٨٣١٦٦١ (٢٠٣) 88 El Horreya St, Tel.: (203) 4831661 / (203) 4849902
فرع مصر الجديدة	Heliopolis Branch	١١٧ شارع الثورة تليفون : ٢٤١٧٢٣١١ (٢٠٢) فاكس : ٢٤١٧٢٣١٢ (٢٠٢) 117, El Thawra St, Tel.: (202) 24172311 Fax: (202) 24172312
الهيئة العامة للإستثمار	General Authority for Investment and Free Zone (GAFI)	– ٣ شارع صلاح سالم بجوار أرض المعارض – القاهرة. 3 Salah Salem St, Al Estad, Nasr City
		– مدينة الإنتاج الإعلامي – مدينة ٦ أكتوبر 6th of October City, Egyption Media Production City
		– ك ٢٩ طرق الإسكندرية القاهرة الصحراوي – المنطقة الحرة Alex, Kilo 29, Alex - Cairo Road - The Free Zone
الموقع على الإنترنت	website	www.mcsd.com.eg

المحتوى

١) المقدمة ٣

٢) كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة..... ٥

٣) أعضاء مجلس الإدارة ٧

٤) التطور التنظيمي و التشريعي لسوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٨..... ١٠

٥) أهم أحداث عام ٢٠١٨..... ١٣

٦) أهم الأعمال خلال عام ٢٠١٨..... ١٦

٧) بعض أوجه أنشطة الشركة خلال عام ٢٠١٨ ..... ٢٠

٨) الخطط المستقبلية ٢٣

٩) احصائيات عام ٢٠١٨..... ٢٤

١٠) المسئولية المجتمعية للشركة..... ٢٩

١١) الحوكمة و أعمال الشركة ٣٠

١٢) تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٨..... ٣٢

١) المقدمة

حصلت الشركة في ١٩٩٤ على ترخيص للقيام بنشاط المقاصة وتسوية المعاملات المالية للأوراق المالية التي تتم بالبورصة وما يرتبط بها من خدمات ، وبدأت الشركة مزاولة نشاطها اعتبارًا من أول أكتوبر ١٩٩٦ بهدف رئيسي هو تحويل التعامل على الأسهم من صكوك أسهم مطبوعة إلى التعامل من خلال قيود دفترية.

تغير اسم الشركة في أغسطس ١٩٩٧ من شركة مصر للمقاصة وتسوية المعاملات المالية إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي. وفي يناير ٢٠٠٦ تم تعديل الاسم إلى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي ليتوافق مع الأنشطة المنوطة بها بعد صدور قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ .

اهتمت الشركة بكافة الإجراءات الخاصة بتوفيق الأوضاع طبقًا لقانون الإيداع و القيد المركزي و لائحته التنفيذية، حيث قامت بتعديل القواعد العامة المنظمة للعمل لديها بصورة تغطي كافة الأنظمة الجديدة التي وردت بالقانون، و من أمثلة ذلك تعديل نظام المقاصة و التسوية و تغيير نقل الملكية إلى تاريخ التسوية بدلاً من تاريخ التنفيذ بالبورصة. كما تم تطوير الخدمات المقدمة من الشركة بما يتلائم مع متطلبات القانون و التخطيط أيضًا لإضافة خدمات جديدة و مساعدة لإحداث البعد التنموى لسوق الأوراق المالية .

و جدول رقم ١ يوضح الأعوام التي حدثت فيها الزيادات في رأس المال المرخص به و المصدر بالإضافة إلى قيمها ، فعند بدء الشركة مزاولة نشاطها عام ١٩٩٤ كان رأس المال المرخص به ١٠ مليون جنيه مصري و رأس المال المصدر ٣ مليون جنيه مصري ثم تطور ليبلغ رأس المال المرخص به مليار جنيه مصري و رأس المال المصدر ٢٧٧,٢ مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٨ .

جدول رقم (١): قيم الزيادات في رأس المال المرخص به و المصدر و أعوام حدوثها بالمليون جنيه مصري

السنة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر
1994	10	3
2001	50	15
2002	50	18.75
2005	100	40
2007	250	80
2008	250	140
2009	250	154
2013	250	184.8
2018	1000	277.2

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع والقيد المركزي.
ملاحظة: القيم بالمليون جنيه مصري.

و تم تعديل هيكل رأس مال الشركة وفقًا لأحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ "قانون الإيداع والقيد المركزي" الذي أوجب المساهمة في رأس مال الشركة على جميع أعضاء الإيداع المركزي، و تتحدد المساهمة وفقًا لحجم تعامل كل عضو مع الشركة ووفقًا لما أداه إليها من أتعاب و مصروفات خلال السنة السابقة على تاريخ إعادة توزيع رأس المال. فأصبح هيكل رأس مال الشركة كالتالي: البنوك نسبتها ٥٠ %، و شركات الوساطة في الأوراق المالية نسبتها ٤٥ % ، و البورصة نسبتها ٥ % بدلاً من هيكل ملكية الشركة السابق عند تأسيسها: البنوك بنسبة ٥٠% و البورصة بنسبة ٣٥ % و شركات الوساطة بنسبة ١٥ %.

إن شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي لعبت دورًا مهمًا كأحد أضلع سوق المال المصري اللازمة لتحقيق التنمية المالية و السيطرة على مخاطر تسوية عمليات التداول بسوق الأوراق المالية مما يجذب ثقة المستثمرين و يوفر عنصر الأمان بالسوق. و لم يقتصر دور مصر للمقاصة على ذلك فقط بل هى دائمة التطوير للبنية التحتية التكنولوجية للسوق و الخدمات المساعدة الداعمة له بخلاف المقاصة و الإيداع و القيد المركزي مثل رهن الأوراق المالية، و التوقيع الالكتروني، و تطوير النظم و استحداث نظم جديدة كنظام مديري الاستثمار، و المالك المسجل، و الشراء بالهامش، و حقوق الاكتتاب، ووثائق المؤشر، و نظام آلي لخصم الضرائب على أرباح الأسهم و عائد السندات و أيضًا نظام لخصم الضرائب الرأسمالية و توريدها لمصلحة الضرائب.

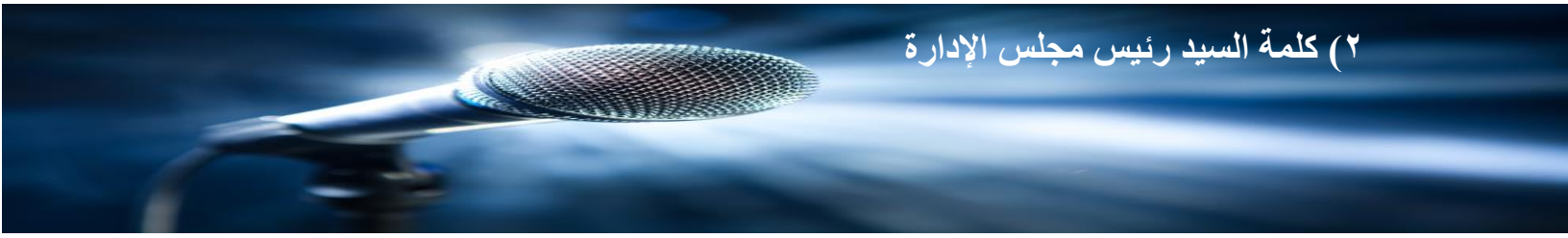

٢) كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

لقد أشاد صندوق النقد الدولي و الكثير من مؤسسات التقييم الدولية بنتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي و بالمؤشرات التي حققها الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠١٨، حيث قامت مؤسسات التقييم الكبرى مثل موديز و ستاندرد آند بورز برفع التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري مما انعكس على بيئة الاستثمار حيث بدت ملامح الاستقرار على الاقتصاد المصري و استعادة المستثمرالثقة في السوق المصري.

كما أدت التعديلات المنظمة للبيئة التشريعية لسوق الأوراق المالية مثل تعديلات قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بالقرار الجمهوري رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ الصادر في ١٩ فبراير ٢٠١٨ و القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ١٦ يناير ٢٠١٨ إلى حدوث أثر إيجابي ساعد على ضبط الإيقاع بالسوق فنجح السوق المصري في جذب ما يزيد عن ٢٤ ألف مستثمر جديد هذا العام مقارنة بنحو ٢٢ ألف مستثمر العام الماضي بزيادة تقترب من ٨,٥ % عن عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى دخول نحو ١١٨٧ صندوق و مؤسسة أجنبية إلى السوق خلال عام ٢٠١٨.

كما ارتفع عدد الأعضاء و المشتركين المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الشركة ليصبح ٢٣٧٠ عضوًا و مشتركًا بزيادة تبلغ ١,٦ % مقارنة بالعام الماضي. كما قامت الشركة بتنفيذ ١٢٩٧ عملية مقررة نيابة عن الشركات في عام ٢٠١٨. و بلغت عدد العمليات التي تم تسويتها في نهاية عام ٢٠١٨ عدد ٦,٤ مليون عملية منفذة بالجنيه المصري بقيمة اجمالية قدرها ٣٤٣ مليارجنيه مصري تقريبًا، و عدد ٦٦,٩ ألف عملية بقيمة ٦٠٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨. و استطاعت الشركة خفض نسبة مصروفاتها الإجمالية إلى الإيرادات في عام ٢٠١٨ لتصبح ٣٩ % بدلاً من ٤٣ % خلال عام ٢٠١٧ ، كما بلغت صافي أرباح الشركة ٣٥١ مليون جنيه مصري تقريبًا بزيادة قدرها ٢٣,٦ % عن عام ٢٠١٧ .

نحن ندرك دورنا جيداً فى سوق المال المصرى ، ونحرص أن نكون دائماً على مستوى ثقة كل أطرافه ، و دعم التعاون الداخلي مع مؤسسات سوق المال المصري لذلك تم توقيع بروتوكول تعاون مع البورصة المصرية لتطوير آليات الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية ، عن طريق تبادل المعلومات والبيانات الكترونياً بما يؤدي إلي تبسيط وتسهيل الإجراءات علي المستثمرين و بناء قاعدة بيانات محدثة يتم استخدامها في اتخاذ القرارات السليمة.

و على الصعيد الخارجي، تم انتهاء ربط المقاصات في سوق دبى و البحرين و المغرب و الكويت تنفيذًا لقرار منظمة مؤسسات الإيداع لدول أفريقيا و الشرق الأوسط (الأميدا) و التي أوجبت ضرورة ربط دول الخليج و شمال أفريقيا بمصر للمقاصة تسهيلاً لحركة الأوراق المالية و الأموال بين الأسواق المالية و منثم تنمية أسواق الشرق الأوسط المالية عبر الاستفادة من مزايا الأسواق المختلفة.

لقد اكتسبت الشركة منذ نشأتها حتى الآن ثقة عملائها و المتعاملين معها داخليًا و خارجيًا، و تسعى للحفاظ الدائم على هذه الثقة من خلال تقديم خدماتها بكفاءة عالية و تكلفة منخفضة.
و أتوجه بالشكر إلى زملائي من أعضاء مجلس الإدارة و العاملين بالشركة على ما يقدمونه من مجهودات كبيرة و مخلصة أدت إلى تحقيق هذه الثقة و هذا الأداء متمنيًا الاستمرار في تحقيق الريادة و التميز في المجال بما يخدم الاقتصاد المصري.

محمد سليمان عبد السلام

رئيس مجلس الإدارة

و العضو المنتدب

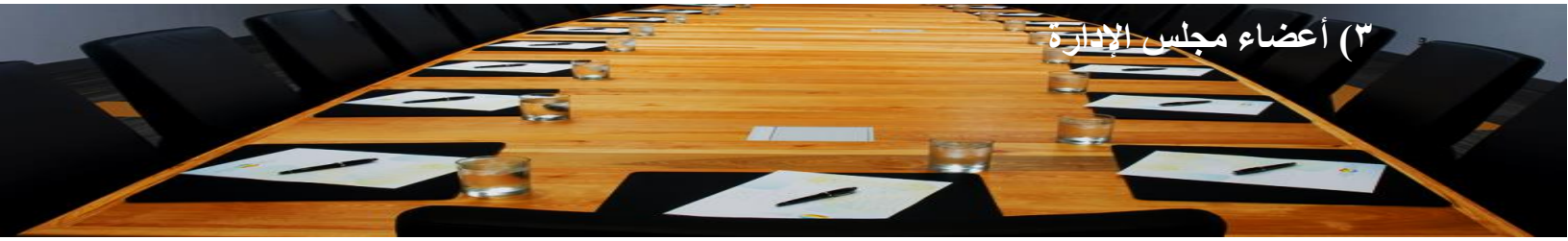

٣) أعضاء مجلس الإدارة

١) الأستاذ/ محمد سليمان عبد السلام

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب .

تم تأجيل الانتخاب
بقرار من الهيئة
العامة الرقابة المالية

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب .

تم الانتخاب و التعيين
بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣

الأستاذ/ محمد سليمان عبد السلام

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب .

٢) الدكتور/ طارق عزت عبد الباري

نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

٣) الدكتور/ محمد فريد على صالح

عضو مجلس إدارة (ممثل عن البورصة المصرية).

٤) الدكتور/ خالد سري صيام

عضو مجلس إدارة (من ذوي الخبرة).

حل محله بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٢

الأستاذ/ محمد كفافي

عضو مجلس إدارة (من ذوي الخبرة).

الدكتور/ أحمد سعد عبد اللطيف

تم الانتخاب و التعيين
بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢

عضو مجلس إدارة (من ذوي الخبرة).

٥) الأستاذ / عمرو محمد بهاء الدين

عضو مجلس إدارة (من ذوي الخبرة).

٦) الأستاذ /عمرو يوسف الجنايني

عضو مجلس الإدارة (ممثل لأمناء الحفظ).

٧) الأستاذ/ ياسر حسنين زعزع

عضو مجلس الإدارة (ممثل لأمناء الحفظ).

٨) الأستاذ/ نضال القاسم عصر

عضو مجلس الادارة
(ممثل لأمناء الحفظ).

حل محله بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢

الأستاذ/ عمرو مصطفى على

عضو مجلس الادارة
(ممثل لأمناء الحفظ).

٩) الأستاذ/ عوني عبد العزيز

عضو مجلس الإدارة (ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

١٠) الأستاذ/ محمد ماهر علي

عضو مجلس الإدارة
(ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

حل محله بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢

الأستاذ/ رفيق جميل مطر

عضو مجلس الإدارة
(ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

١١) الأستاذ/ محمد فتح الله محمد السيد

عضو مجلس الإدارة
(ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

حل محله بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٢

الأستاذ/ ياسر محمود راشد

عضو مجلس الإدارة
(ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

الأستاذ/ مصطفى إبراهيم

عضو مجلس الإدارة (ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية).

تم الانتخاب و التعيين
بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢

٤) التطور التنظيمى و التشريعى لسوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٨

شهد عام ٢٠١٨ صدور عدد من القرارات و القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية، منها القرارات التالية:-

أولاً: أصدر وزير الاستثمار و التعاون الدولي عدة قرارات أهمها ما يلي :-

- قرار وزير الاستثمار رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بالقرار رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ ، و من أبرز التعديلات تنظيم التعاملات على صناديق الاستثمار و بصفة خاصة الصناديق العقارية و الخيرية. إلى جانب إضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بعنوان " الباب الرابع عشر – مراقبو الحسابات للشركات الخاضعة لأحكام القانون".

- قرار رقم (١١٣) لسنة ٢٠١٨ بإضافة نشاط شركات الاستثمار المباشر إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية و ذلك وفقًا لشروط محددة منها أن تكون الشركة توصية بالأسهم محددة المدة، و ألا يقل رأس مال الشركة المصدر و المدفوع عن عشرة مليون جنيه مصري، و لا تقل حصة الشريك المتضامن عن نصف في المائة من حصة الشركاء المساهمين في رأس المال.

ثانيًا: قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم الإجراءات و الحالات الواجب مراعاتها عند إتاحة البيانات و المعلومات الخاصة بهيكل مساهمي الشركة المقيد أسهمها بالبورصة المصرية أو مالكي الأوراق المالية من شركة الإيداع و القيد المركزي.

ثالثًا: أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية عدة قرارات أهمها ما يلي:-

- قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٤٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم عمليات قيد و تداول أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- قرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط تداول و نقل ملكية وثائق صناديق الاستثمار الخيرية المغلقة و المفتوحة مع الغاء قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٦ .

- قرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في القيم المالية المنقولة، و الذي تضمن أنه يجوز للهيئة الترخيص لصناديق الاستثمار المتخصصة في تمويل نشاط التمويل متناهي الصغر بالتعامل في القيم المنقولة.

- قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط الترخيص للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار.

- قرار رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام مجلس إدارة الهيئة رقم (٦١) لسنة ٢٠١٧ بشأن اجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- قرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط ووسائل النشر للشركات التي طرحت أوراقًا مالية في اكتتاب عام أو المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية.

- قرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن حوكمة تشكيل هيكل مجلس إدارة صناديق الاستثمار المتخذة شكل شركة مساهمة.

- قرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط احتفاظ البنوك المرخص لها بمزاولة نشاط أمناء الحفظ بالأوراق المالية.

- قرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٦ الخاص بقواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- قرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد و اجراءات تحويل الأسهم لحامله إلى أسهم اسمية.

- قرار رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد و اجراءات التعامل على الأوراق المالية غير المقيدة بجداول البورصة المصرية و اجراءات نقل ملكيتها، و تضمن في مادته الثانية أن تتولى البورصة اعداد و تجهيز النظم الآلية و المتطلبات الفنية اللازمة للتعامل على الأوراق المالية غير المقيدة بجداول البورصة. كما تضمن في مادته الخامسة الغاء قرار المجلس رقم (١٧) لسنة ٢٠١٧ و تعديلاته.

- قرار رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٨ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٢ بشأن آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة (Intra Day Trading).

- قرار رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٨ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط و اجراءات قيد بنوك الإيداع في سجل المالك المسجل.

- قرار رقم (١٠٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط الشركات العاملة في نشاط تأسيس الشركات التي تصدرأوراقًا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها و قواعد توفيق أوضاعها.

- قرار رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط قيد و تجديد و شطب وكلاء و مؤسسي الشركات العاملة في مجال الأنشطة غير مصرفية في سجل الهيئة العامة للرقابة المالية.

- قرار رقم (١٥٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

- قرار رقم (١٦٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس إدارة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية و الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

- قرار رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد و اجراءات و طرح السندات قصيرة الأجل.

- قرار رقم (١٨٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن مد مهلة تووفيق أوضاع الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.

٥) أهم أحداث عام ٢٠١٨

فبراير

▪ حضور السيد اللواء محمد عبد السلام رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة الدورة الثالثة للقمة السنوية لأسواق المال، التي نظمتها الجمعية المصرية لدراسات التمويل و التي افتتحتها الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار و التعاون الدولي و شارك بها السيد محمد فريد رئيس البورصة المصرية، و السيد فادي خلف أمين عام اتحاد البورصات العربية.

و خلال الجلسة الافتتاحية تم مناقشة كيفية تعزيز دور أدوات التمويل غير التقليدية في تمويل الاستثمارات في ضوء تعديلات قانون سوق رأس المال، و الحوافز الجديدة للبورصة المصرية لدعم سوق المال وجذب طروحات جديدة إلى جانب الخطوات التي اتخذتها الحكومة في ضوء برنامج الاصلاح الاقتصادي لتعزيز القطاع المالي غير المصرفي.

▪ اقبال كبير من الشركات المصدرة على فرع شركة مصر للمقاصة بهيئة الاستثمار لعمل اجراءات تأسيسها و قيدها بالإيداع المركزي وذلك تنفيذاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذي ألزم بموجب المادة رقم ٥١ الشركات التي تم تأسيسها وفقًا لأحكامه بتقديم شهادة تفيد إيداع الأوراق المالية للشركة لدى شركة إيداع مركزي.

ووصل عدد الشركات التي قامت بتسجيل وقيدها بنظام الحفظ المركزي من خلال هذا الفرع ٣٨ شركة في أسبوع فقط من افتتاحه ثم زاد العدد إلى ١٦٧٩ شركة بنهاية عام ٢٠١٨. و تمثل هذه الشركات العديد من القطاعات المختلفة بالإضافة إلى تنوع حجم رأسمالها.

وكان مجلس الشعب مؤخراً قد وافق على إضافة مواد لقانون الاستثمار الجديد سمحت لأول مرة بتنظيم إجراءات التأسيس الإلكتروني والخدمات الإلكترونية للشركات من خلال الهيئة العامة للاستثمار لكى تدعم من استخدام عمليات الميكنة في كافة العمليات بما يتسق مع التطوير المؤسسي والمنظومي المطلوب.

أبريل

- حضور السيد اللواء محمد عبد السلام رئيس شركة مصر للمقاصة مؤتمر بورتفوليو ايجيبت، و كشفه أن الشركة تعمل حاليًا على إدخال تقنية السلاسل المغلقة "Blockchain" إلى مصر.

وأضاف أن الشركة قامت باعداد ندوات تعريفية للشركات عن أهمية القيد بنظام الإيداع المركزي و كيفيته الذي أصبح الزاميًا بموجب قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

- حضر السيد اللواء محمد عبد السلام رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة المؤتمر السابع و العشرون لاتحاد مراكز الإيداع في إفريقيا و الشرق الأوسط (الأميدا) فى كازان ببتسوانا من ١١ أبريل إلى ١٣ أبريل ٢٠١٨.

مايو

- قام السيد اللواء محمد عبد السلام رئيس مجلس ادارة شركة مصر للمقاصة بالقاء محاضرة تثقيفية لطلاب كلية التجارة جامعة طنطا تحت عنوان " دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية " تحت رعاية الأستاذ الدكتورمجدي عبد الرؤوف سبع رئيس جامعة طنطا. و كان من ضمن الحاضرين السيد الأستاذ الدكتور عادل الميهى عميد كلية التجارة جامعة طنطا و السيد الأستاذ الدكتور هشام الابيارى وكيل كلية التجارة جامعة طنطا ونظم المحاضرة الدكتورة سمر الصياد مدير مركز الخدمه العامة بالكلية.

وقام بتقديم عرضًا وضح فيه لطلبة الكلية هيكل سوق المال المصرى والأطراف المتعاملة بسوق الأوراق المالية واختصاصات كل طرف منهم و قدم أيضًا عرضًا تفصيليًا عن شركة مصر للمقاصة يوضح مهام ودور شركة مصر للمقاصة فى سوق المال المصري.

و أهدى السيد الأستاذ الدكتور عادل الميهي درع الكلية للسيد اللواء محمد عبد السلام رئيس مجلس ادارة شركة مصر للمقاصة.

يونيو

وقع السيد اللواء محمد عبد السلام رئيس شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بروتوكول تعاون مع السيد محمد فريد رئيس البورصة المصرية ، بهدف تبسيط وتيسير إجراءات تبادل المعلومات والبيانات بين الطرفين، لاستكمال جهود تطوير وتحديث صناعة الأوراق المالية، على نحو يسهم في رفع كفاءة وتنافسية سوق الأوراق المالية في مصر.

و يتضمن بروتوكول التعاون ٣ محاور رئيسية، الأول استكمال قاعدة البيانات والمعلومات لدى كلا الطرفين من خلال تبادل البيانات والمستندات الكترونيًا بما يحقق تكاملها وتحديثها. المحور الثاني يتضمن التعاون مع مصر للمقاصة لتعظيم الاستفادة من الشركات التي تم قيدها مركزيا لديها وتعريفها بمزيا القيد في البورصة كأحد آليات التمويل. والمحور الثالث يتضمن العمل على تطوير قدرات وصقل مهارات الكوادر البشرية العاملين في المؤسستين بما يسهم في بناء قيادات قادرة على تصميم سياسات تطور وترفع كفاءسة وتنافسية سوق مصر المالي.

يوليو

فى اطار التعاون بين كلية التجارة جامعة طنطا وشركة مصر المقاصة بالقاهرة، عقدت الشركة تدريب لبعض طلاب الكلية لمدة أسبوع وذلك حرصاً من إدارة الكلية على توعية الطلاب بدور سوق الأوراق المالية و دور شركات المقاصة و الإيداع و القيد المركزي في إحداث التنمية المالية في هذا السوق.

نوفمبر

حضر السيد اللواء محمد عبد السلام بصحبة مجموعة من العاملين بالشركة المؤتمر التدريبي الثامن و العشرين لإتحاد مراكز الإيداع في إفريقيا و الشرق الأوسط (الأميدا) بالسودان من ١٩ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨ .

و كانت أهم الموضوعات المطروحة عن إدارة مخاطرشركات الإيداع، و مبادىء الحوكمة و القواعد التشريعية، و الأساسيات اللازمة للبنية التحتية للأسواق المالية وفقًا لتوصيات المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الأيوسكو (IOSCO) .

٦) أهم الأعمال خلال عام ٢٠١٨

نظم المعلومات

← اعداد البرامج و النظم الآلية اللازمة لتسجيل وقيد الشركات المصدرة بنظام الإيداع المركزي لدى الشركة من خلال المنافذ الجديدة للشركة بهيئة الاستثمار (مدينة نصر – السادس من أكتوبر – الإسكندرية).

← تم أيضًا اعداد البرامج و النظم الآلية اللازمة للربط الآلي مع سوق دبى للأوراق المالية.

← تشغيل و تحويل البرامج و النظم الآلية المستخدمة لدى الشركة للعمل على نظام جديد لتشفير البيانات.

← تقديم الصيانة و الدعم الفني المستمر للأنظمة الالكترونية محل أنشطة و خدمات الشركة و تعديل برامج و نظم العمل المطبقة بالشركة وفقًا لمتطلبات العمل و التطوير المستمر لمواكبة التطور العالمي السريع فى علوم الحاسب الآلي.

← التطوير الدائم لموقع الشركة على شبكة الانترنت.

تحديث النظام الأمني

← كاميرات المراقبة

تم تغير أسلوب عمل نظام الكاميرات من تناظرى (Analog) إلى رقمي (Digital) مما يتيح رؤية أوضح مع إمكانية عمل زوم بقدرة أكبر مع رفع كفاءة غرفة التحكم فى الاتصالات .

تم تحديث الفرع الرئيسى فى سبتمبر ٢٠١٨ بتركيب عدد ٨٩ كاميرا و جاري العمل في باقي الفروع (طلعت حرب – الثورة – الإسكندرية) على أن يتم الانتهاء في يناير ٢٠١٩ .

← التحكم فى الأبواب

تم فصل نظام حضور وانصراف العاملين عن نظام التحكم بالأبواب مما يساعد إدارة الأمن على تحديد أعداد المتواجدين فعليًا بالمبنى عند تنفيذ خطة الإخلاء فى حالة الطوارئ ، إلى جانب تحديث برنامج التحكم بالأبواب.

تحديث نظم الاتصالات

تم رفع كفاءة نظام الاتصالات لإتاحة الامكانيات التالية :

← إمكانية التعامل مع تطبيقات المحمول على جميع العدد الديجيتال.

← الاجتماعات المرئية بين المقر الرئيسي وجميع الأفرع .

مواكبة التطور العالمي

في اطار تطبيق ما هو جديد بسوق المال العالمي و إدارة مخاطر المعاملات المالية الدولية ، تم عمل الاجراءات اللازمة لحصول الشركة على رقم التعريف القانوني (**L**egal **E**ntity **I**dentifier) و هو رقم دولي وحيد خاص بكل كيان قانوني يعمل فى التعاملات المالية الدولية ويجدد سنويًا.

تنمية رأسمال البشري

إيمانًا من الشركة بأهمية العنصر البشري فى تطوير الأعمال، فقد تم تدريب ١٤ موظفًا بمراكز تدريب خارجية (مركز البحوث و الاستشارات القانونية – مركز المديرين المصري – الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية – مركز كونسرتيوم للتدريب و الاستشارات) .

وفي إطار اهتمام الشركة بالدعم الفني للعاملين بسوق المال و تنميتهم بشريًا و مهنيًا تم عقد عدد ٥ دورات تدريبية على نظام أمناء الحفظ لعدد ٦٣ موظف من موظفى أمناء الحفظ ، و عدد ٢ دورة تدريبية على آلية البيع و الشراء في ذات الجلسة لعدد ١٥ مشترك، و دورتين على نظام المالك و المستفيد لعدد ١١ متدرب.

إلى جانب دعم اتفاقات الشراكة و التعاون لدول إفريقيا و الشرق الأوسط و دول أوروبا و آسيا، تم تدريب عدد ٢ متدربين من سوق المال بدولة رواندا، و أيضًا تم استضافة مجموعات تدريبية من دول متعددة لمدة يوم واحد بالتعاون مع مؤسسات البورصات الأوروبية و الآسيوية.

نشر التوعية و الثقافة المالية

إيمانًا من الشركة بأهمية التوعية المالية بأعمالها، قامت الشركة بعقد ٦ دورات تدريبية لتوعية طلاب الجامعات بأعمال الشركة و تم تدريب ١٢٩ طالب جامعي في فترة الإجازة الصيفية بالجامعات.

تعميق الشمول المالي

قدمت شركة مصر للمقاصة للإيداع و القيد المركزى للمستثمريين خدمة الصرف الآلي لصرف الكوبونات (ATM) بالتعاون مع البنك التجارى الدولى CIB فى عام ٢٠١٦، إيمانًا من الشركة بأهمية التحول الرقمي ورقمنة المدفوعات النقدية لتحقيق أهداف الشمول المالي كهدف من أهداف الدولة و تيسيرًا على المساهمين خاصة كبار السن الحصول على أرباحهم من أقرب ماكينة صرف آلي أو الدفع من خلال ماكينات الشراء عند التسوق. و قد تم اصدار كروت الصراف الآلي لعدد ٤٢٩ عميل بزيادة ١٧,٢% عن عام ٢٠١٧.

التحول الرقمي (الرقمنة)

التوقيع الالكتروني

- ← تم اجتياز المراجعة الدورية لمؤسسة المواصفات و المقاييس البريطانية مؤسسة BSI المانحة لشهادةISO 27001 .
- ← تم اجتياز المراجعات الدورية لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات الجهة المانحة لترخيص ممارسة النشاط.
- ← تم تجديد ترخيص ممارسة النشاط الصادر من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.
- ← تم توقيع بروتوكول تعاون بين الشركة و الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة لتقديم خدمات التوقيع الالكتروني لعملاء الهيئة.
- ← وتم اصدار ٣٤٤٠ شهادة توقيع الكتروني بزيادة ١٥٠ % عن عام ٢٠١٧ .

مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب

تم إعداد النظام الخاص بالقوائم السلبية على نظام شركة مصر للمقاصة و ادراج عدد ١٢٩٦٤ كود موحد لعملاء مدرجين على تلك القوائم و متابعة تنفيذ التجميدات الخاصة بأموال العملاء المدرجين على قوائم الإرهاب المحلية و أيضًا متابعة عمليات العملاء الذين ينتمون للدول التي لا تطبق توصيات مجموعة العمل المالي فاتف (FATF).

٧) بعض أوجه نشاط الشركة خلال عام ٢٠١٨

بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة لدى الشركة ٢,٣ تريليون جنيه مصري تقريبًا، و بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة ٢,٢ تريليون جنيه مصري تقريبًا.

عمليات المقاصة و التسوية

تم تنفيذ عدد ٦،٤٩٢،٧٥٧ عملية تداول بالبورصة خلال عام ٢٠١٨ منها:

- ← عدد ٦،٤٢٥،٨٨٣ عملية تداول منفذة بالجنيه المصري بقيمة إجمالية قدرها ٣٤٣ مليار جنيهًا مصريًا تقريبًا.
- ← عدد ٦٦،٨٧٤ عملية تداول منفذة بالدولار الأمريكي بقيمة اجمالية قدرها ٦٠٦,٧ مليون دولار أمريكي تقريبًا.

صندوق ضمان التسويات

يعزز وجود صندوق ضمان التسويات المصداقية و الثقة إلى جانب تحقيق الاستقرار و الانضباط بسوق الأوراق المالية مما يؤدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات عن طريق إدارة مخاطر التسوية و فيما يلي عرض لبعض أعماله :

- ← بلغ المتوسط المتحرك لرأسمال الصندوق خلال العام حوالي ١٨٥ مليون جنيه مصري.
- ← يتم تحديد المستوى المرجح لمعدل المخاطرالخاص بأعضاء الصندوق عن طريق حساب عدد نقاط تأخر العضو عن الوفاء بالتزامه في يوم التسوية و يقسم إلى فئات (من الفئة أ إلى الفئة د).
- ← صنف جميع أعضاء الصندوق في الفئة أ، منهم ٩٦,٥ % لم يسجلوا أى نقاط مخاطر و باقي الأعضاء بنسبة ٣,٥ % لم يتعدوا نقاط المخاطر المسموح بها لهذه الفئة.
- ← قام صندوق ضمان التسويات بتمويل و تسوية عدد ٨٠٣ عملية بقيمة ١١٢,٦ مليون جم و انخفضت عدد العمليات التي تدخل بها الصندوق بنسبة ٥٩ % مقارنة بعام ٢٠١٧ .
- ← بلغت نسبة قيمة العمليات التي تم تمويلها من الصندوق إلى إجمالي عمليات التداول ٠,٠٣٣ % خلال عام ٢٠١٨ و انخفضت قيمة العمليات التي تدخل بها الصندوق بنسبة ٤٢ % مقارنة بعام ٢٠١٧.

← قام صندوق الضمان بتمويل ربح وخسارة الأعضاء فى نظام التداول فى اليوم الواحد (T + 0) على النحو التالى :-

- **تمويل ربح الأعضاء :** بقيمة ١٤٧,٤ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ١٨,٩% عن عام ٢٠١٧; وبقيمة ٢٣,٧ ألف دولار أمريكى بزيادة ٤٣,١ % بالدولار الأمريكى عن عام٢٠١٧.
- **تمويل خسارة الأعضاء :** بقيمة ٦٩,١ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ٤,٤ عن عام ٢٠١٧; و بقيمة ٨,٣ ألف دولار أمريكى بزيادة بلغت ٧٦,١ % مقارنة بعام ٢٠١٧.

← قام بضمان عمليات البيع من شراء أمس (T + 1) بقيمة ١٦,٦ مليار جنيه مصري بإنخفاض قدره ١٦,١ % عن عام ٢٠١٧.

← قام بضمان العمليات المنفذة بنظام صانع السوق ووثائق صندوق المؤشر (ETFs) والتى تقدر بقيمة ٤١,٨ مليون جنيه مصرى و ٢٣ ألف دولار أمريكى ، بإنخفاض ٣,٧ % للعمليات المقومة بالعملة المحلية وبزيادة بنسبة ١٠٠ % لعمليات الدولار الأمريكى مقارنة بعام ٢٠١٧.

← ضمن الصندوق العمليات المنفذة من أمناء الحفظ مع شركات الوساطة بنظام التسليم مقابل الدفع (D.V.P) والتى تقدر بقيمة ٤٢,٣ مليار جنيه مصرى وبقيمة ٣٧,١ مليون دولار أمريكى ، بزيادة بنسبة ٢٩,٥% بالجنيه المصرى وبنسبة ١٠٠ % بالدولار الأمريكى مقارنة بعام ٢٠١٧ .

← أصدر صندوق الضمان عدد ١٨٠ شهادة لشركات الوساطة على النحو التالى :-
شهادات إلتزام بقواعد عمل صندوق الضمان للمساعدة فى الحصول على إئتمان من البنوك – شهادات عدم تدخل صندوق الضمان بالتغطية – شهادات بقيمة الإشتراك برأسمال صندوق الضمان – شهادات بفئة تصنيف الشركات من حيث نقاط معدل المخاطر – شهادات التأهل لعضوية مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر .

صرف الأرباح و عوائد السندات

بلغ عدد البنوك المشتركة في نظام صرف الأرباح ١٥ بنك، و عدد منافذ الصرف ٤٧ فرع بنك تغطي معظم الجمهورية موزعة على نطاق ١١ محافظة.

← استفاد عدد ٤١٨ ألف عميل تقريبًا من نظام صرف الأرباح خلال عام ٢٠١٨ .

← قامت ٢٦٦ جهة مصدرة بصرف أرباحها من خلال الشركة بنسبة زيادة ٢٥,٥ % عن عام ٢٠١٧.

← قامت ٥٨١ جهة مصدرة بصرف عوائد السندات و ٢٧٨ جهة مصدرة بتنفيذ استرداد السندات من خلال الشركة خلال عام ٢٠١٨ .

← بلغ عدد المشتركين في خدمة الاستعلام الآلى ٩٥١٥ مشترك و ذلك من خلال منافذ الصرف الخارجى للشركة.

← إجمالي الأرباح و العوائد المنصرفة عن الأوراق المالية المودعة لدى الشركة:
- ٢٧٣ مليار جنيه مصرى تقريبًا.
- ٣٩٢,٥ مليون دولار أمريكي تقريبًا.
- ٤ مليون يورو تقريبًا.

العمليات المقررة

أهم العمليات المقررة التي نفذتها الشركة للجهات المصدرة بخلاف صرف الأرباح :

← عدد ٥٨١ جهة مصدرة قامت بصرف عوائد السندات.
← عدد ٢٧٨ جهة مصدرة قامت بتنفيذ استرداد السندات.
← عدد ٧٥ جهة مصدرة قامت بزيادة رأسمالها "زيادة نقدية" .
← عدد ٥٤ جهة مصدرة قامت بزيادة رأسمالها من خلال توزيع أسهم مجانية .
← عدد ٢١ جهات مصدرة قامت بتعديل القيمة الاسمية لأسهمها "تجزئة".
← عدد ٨ جهات مصدرة قامت بتخفيض رأسمالها.

قوائم المساهمين

بلغ اجمالى عدد قوائم المساهمين المستخرجة ١٢٦٠ قائمة لتنفيذ العمليات المقررة المختلفة، و ٢٢٦٨ قائمة مستخرجة بناء على طلب الجهات المصدرة، و عدد ١٠٢٤ قائمة مستخرجة لإعداد هياكل مساهمين للبورصة المصرية، و عدد ٨٣٢ قائمة مستخرجة خاصة بالشركات التي لديها شهادات إيداع أجنبية تقدم للبورصة المصرية ، و عدد ١٢ قائمة مستخرجة خاصة بعدد المساهمين للشركات المقيدة بالقيد المركزي تقدم للبورصة المصرية، و عدد ٧٩٢ قائمة لحملة سندات الخزانة المصرية يتم استخراجها بناء على طلب وزارة المالية، و عدد ٣٦ قائمة تم استخراجها بناء على طلب الهيئة العامة للرقابة المالية.

٨) الخطط المستقبلية

أولاً: على الصعيد الداخلي

١- زيادة كفاءة مركز الحاسب الآلى الرئيسي والاحتياطي بالشركة وقدرته التشغيلية والتخزينية لمواجهة الأحجام الهائلة المنتظرة من بيانات الشركات التى تقيد بالإيداع المركزي مع تأمين قاعدة بيانات الشركة وفقاً لأحدث أساليب التأمين ، وضد أحدث تقنيات الاختراق.

٢- تطوير النظم المستندية والتكنولوجية بما يضمن استمرار الشركة فى تقديم أنشطتها وخدماتها بذات المستوى المتميز محليًا وإقليميًا وعالميًا.

٣- الاستعداد الجيد لممارسة دور الشركة فى الطفرة الاقتصادية المنتظرة فى مصر نتيجة الإجراءات التى تتخذها الدولة المصرية لجذب المزيد من الاستثمارات.

٤- إجراء دراسات للبدء في تطبيق نظام الميكروفيلم لجميع الصكوك التى تم تسجيلها تمهيدًا للتخلص منها طبقًا للقانون .

٥- اعداد نظام لضمان لعدم التلاعب و كشف تزوير مستندات الشركة عن طريق نظام مشفر.

ثانيًا: على الصعيد الدولي

١ - العمل على انشاء اتحاد فيدرالي لشركات الإيداع المركزي بدلاً من منتدى شركات الإيداع المركزي وذلك بهدف استحداث وجلب أحدث التكنولوجيا بتكلفة أقل وتمثيل شركات الإيداع المركزي فى المنتديات العالمية والهيئات الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو IOSCO) إلى جانب المطالبة بالتشريعات اللازمة على مستوى التعاملات المالية الدولية.

٢- جنى ثمار الاتفاقيات والبروتوكولات التعاون الموقعة بين الشركة و المؤسسات الدولية و تبادل الخبرات في كل ما هو جديد في نظم المعلومات و البرامج و الدورات التدريبية المتبادلة.

بلغ اجمالي عدد الأعضاء و المشتركون بالشركة بنهاية عام ٢٠١٨ عدد ٢٣٧٠ عضوًا منهم ٢١٠٠ مشترك (الجهات المصدرة) و ٢٧٠ عضو (شركات تداول الأوراق المالية/ أمناء الحفظ/ أعضاء التسوية/ المتعاملون الرئيسيون/ المالك المسجل) .

زادت عدد الجهات المصدرة المشتركة في نظام الإيداع المركزي بنسبة ٢٧,٥ % عن عام ٢٠١٧ و زاد عدد أمناء الحفظ زيادة طفيفة من ٥٢ عضو في عام ٢٠١٧ إلى ٥٤ عضو في عام ٢٠١٨ ، بينما انخفض عدد شركات تداول الأوراق المالية من ١٥٢ عضو في عام ٢٠١٧ إلى ١٤٨ عضو في عام ٢٠١٨ ، بينما ظل عدد أعضاء التسوية المباشرة و أعضاء نظام المالك المسجل كما هو ٤٣ و ٩ خلال عامى ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي (شكل رقم (١)).

شكل رقم (١): عدد الأعضاء و المشتركين بنظام الإيداع المركزي خلال عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨

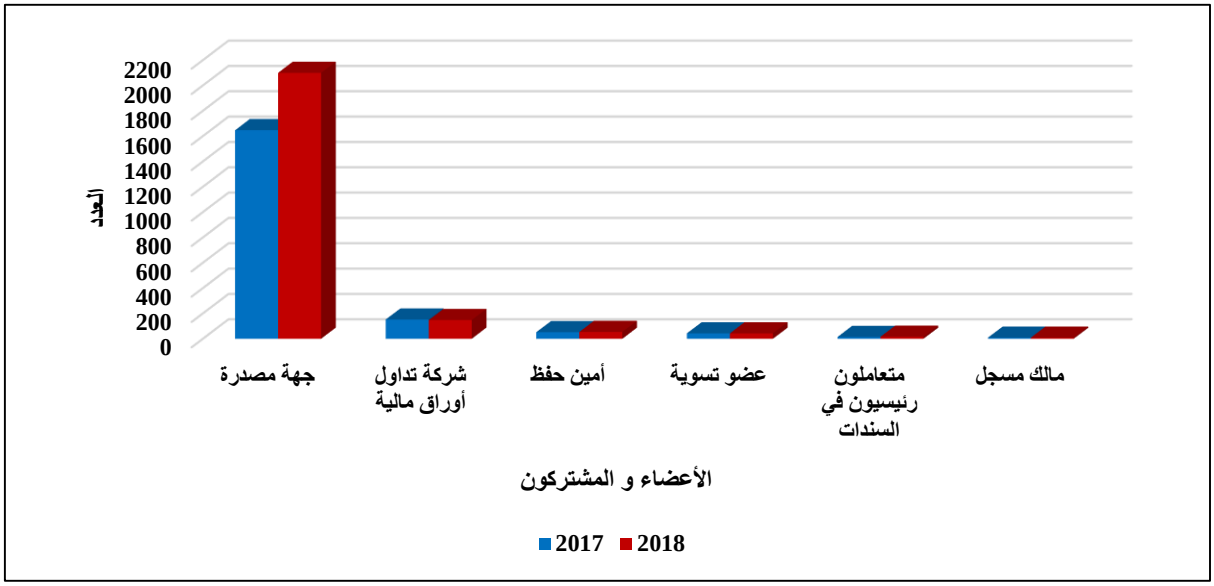

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

انعكست حالة الاقتصاد المصري على عدد و قيمة عمليات التسوية المنفذة سواء بالجنيه المصري أو بالدولار الأمريكي فقد شهدت انخفاضًا عام ٢٠١١ نتيجة لثورة ٢٥ يناير و الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البلاد، و عادت إلى الارتفاع في عام ٢٠١٤. ثم ارتفعت قيمة عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري بنسبة ٨ % عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بالرغم من انخفاض عدد عمليات التسوية بنسبة ١٠,٨ % في عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ . بينما زادت عدد عمليات التسوية بالدولار الأمريكي في عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بنسبة ٣٧ % و لكن انخفضت قيمتها فى عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بنسبة ١٨,٧ % (شكل رقم (٢) و رقم (٣)).

شكل رقم (٢): عدد عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري و الدولار الأمريكي من عام ٢٠١٠ إلي عام ٢٠١٨

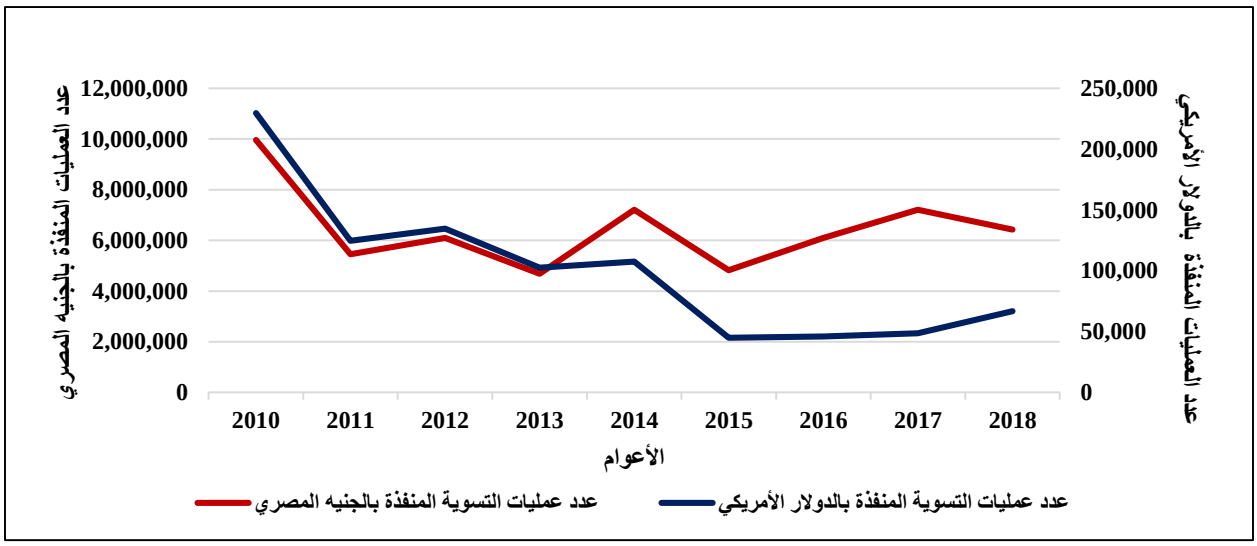

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

شكل رقم (٣): قيمة عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري و الدولار الأمريكي من عام ٢٠١٠ إلي عام ٢٠١٨

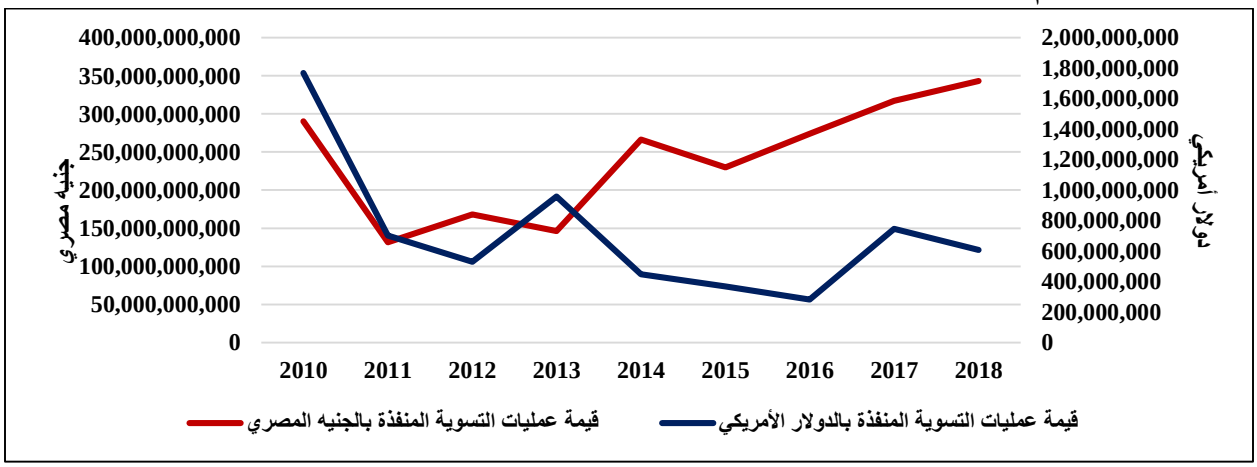

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

تغير المتوسط المتحرك لرأسمال صندوق ضمان التسويات خلال الأربعة أرباع السنوية لعام ٢٠١٨ ، فقد بلغ المتوسط المتحرك لكل ربع سنوي ١٨٥ مليون جنيه مصري مقارنة ب ١٧٥ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠١٧(شكل رقم (٤)).

شكل رقم (٤): تطور رأسمال صندوق ضمان التسويات خلال عام ٢٠١٨

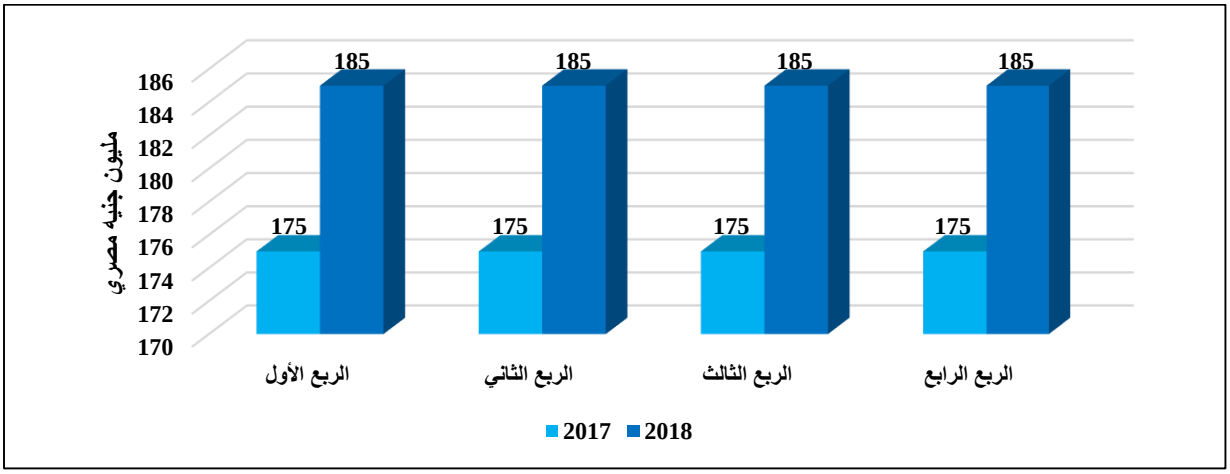

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

ظل عدد البنوك المشتركة فى خدمة صرف الأرباح ١٥ بنكًا كما هو في عام ٢٠١٨ بينما قلت عدد فروع البنوك عن عام ٢٠١٧ فأصبحت ٤٧ فرع بدلاً من ٤٨ فرع بنك موزعين على ١١ محافظة بجمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١٨ بالمقارنة ب ٧ بنوك و ٢٢ فرع بنك موزعين على ٥ محافظات خلال عام ١٩٩٩ وقت البدء في تقديم هذه الخدمة (شكل رقم (٥)).

شكل رقم (٥): تطور عدد بنوك صرف الأرباح و فروعها خلال أعوام ١٩٩٩ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨

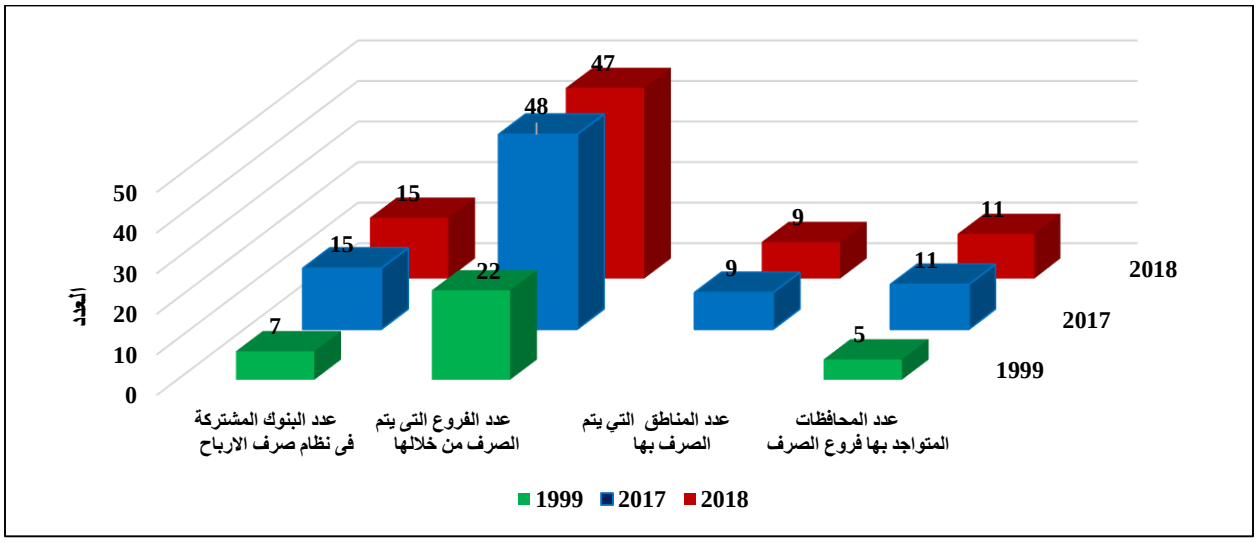

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

و انخفضت أرباح الأوراق المالية المنصرفة من خلال الشركة إلى ٢٧٣ مليار جنيه مصري تقريبًا خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨بنسبة ٤ % عن عام ٢٠١٧ و كانت طريقة السويفت هى أكثر الوسائل المستخدمة في الصرف من حيث قيمة اجمالي المبالغ المنصرفة بالجنيه المصري تليها التحويلات ثم الشيكات (شكل رقم (٦)).

شكل رقم (٦): طرق صرف أرباح الأوراق المالية المنصرفة بالجنيه المصري خلال عام ٢٠١٨

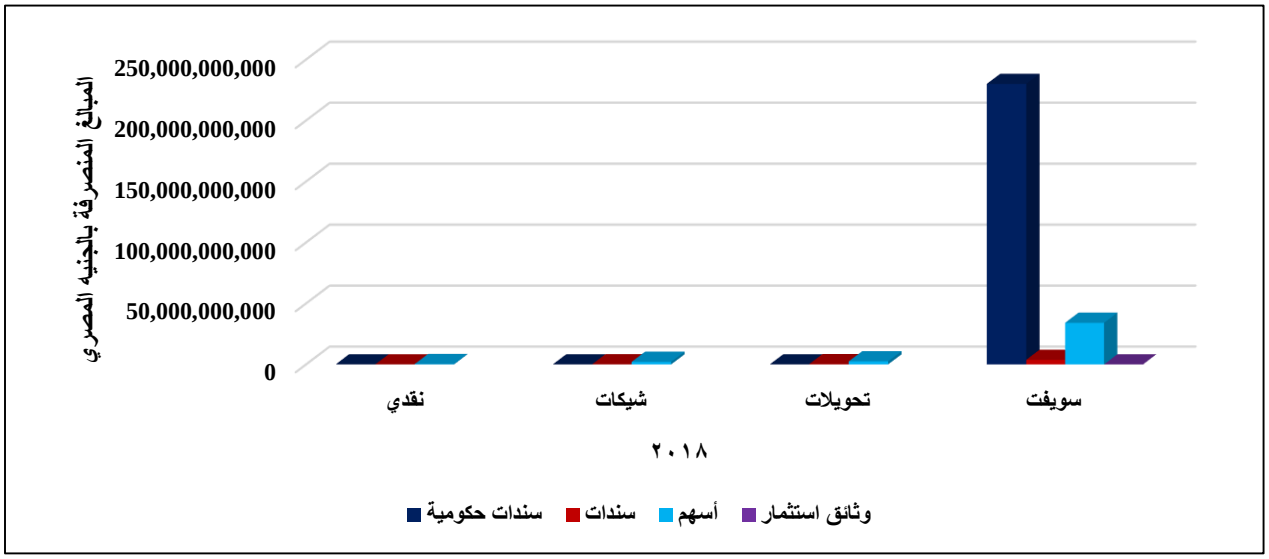

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

من حيث عدد المساهمين ، فإن طريقة الصرف النقدي يقبل عليها معظمهم، يليها التحويلات، فالسويفت و أخيرًا الشيكات. و بلغ اجمالي عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف الأرباح المستحقة لهم ٣٩٤،١٤٢ عام ٢٠١٨ بانخفاض قدره ٩ % عن عام ٢٠١٧ (شكل رقم (٧)).

شكل رقم (٧): عدد العملاء و قيمة المنصرف من الأرباح وفقًا لطرق الصرف المستخدمة خلال عام ٢٠١٨

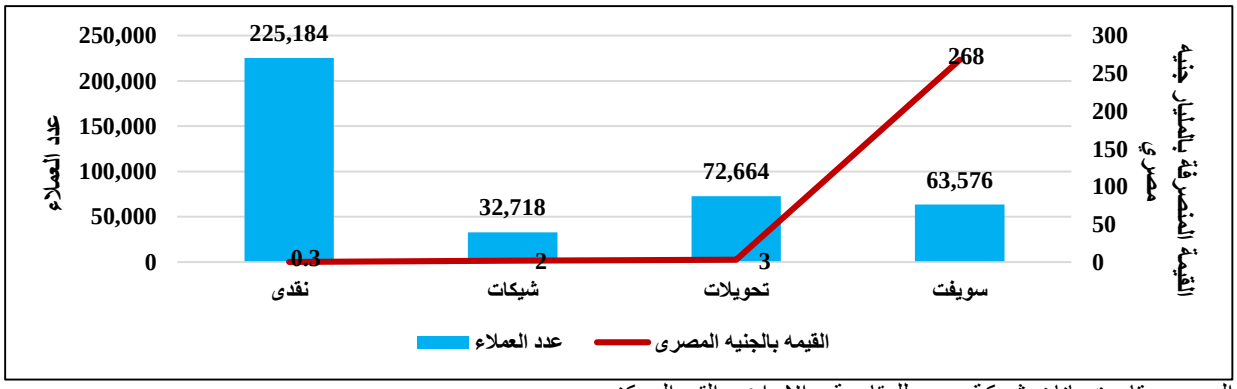

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

بلغ عدد العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة نيابة عن الشركة المصدرة ١٢٩٧ عملية مقررة فى عام ٢٠١٨ ، بارتفاع ١٨,٤ % عن عام ٢٠١٧ (شكل رقم (٨)).

شكل رقم (٨): العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة فى عام ٢٠١٨

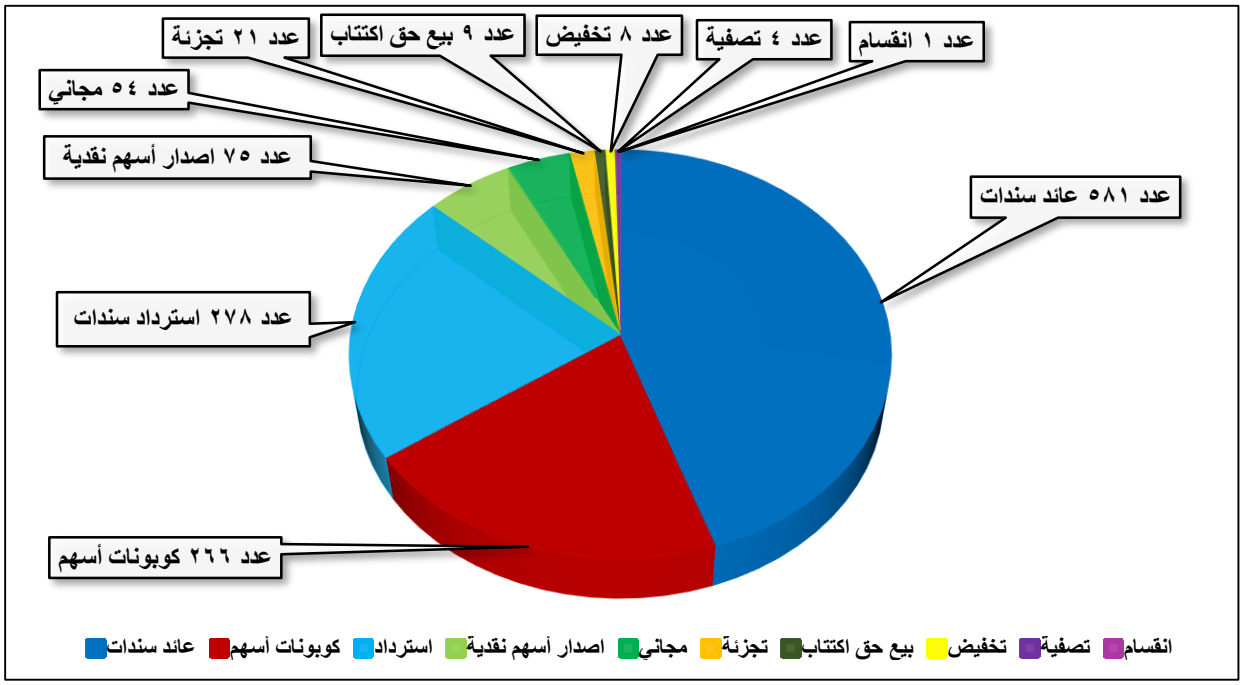

المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزي.

١٠) المسئولية المجتمعية للشركة

في اطار انضمام شركة مصر للمقاصة لمؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة التي يضم مجلس أمنائها المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء السابق رئيسا لمجلس الأمناء، والدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية نائبا له، ومحمد يحيى أمينا للصندوق، وفي عضوية مجلس الأمناء أحمد عبد الرحمن نائب رئيس البورصة المصرية، والدكتور محسن عادل رئيس الهيئة العامة للاستثمار، والدكتورة منى ذو الفقار رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى للمشروعات متناهية الصغر، والكابتن طاهر أبو زيد وزير الشباب والرياضة الأسبق، والمستشار أحمد المسلماني المستشار السابق لرئيس الجمهورية، والقاضي خالد النشار نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، واللواء محمد عبد السلام رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة، والدكتورة كورين ملاك شنودة عضو مجلس أمناء ورئيسا تنفيذيا للمؤسسة.

وتم تفعيل مفهوم المثلث الذهبي للتنمية من خلال العمل على تشجيع التعاون المثمر بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، والتنسيق بينهم لتقديم حلول وخدمات أكثر تكاملاً و فاعلية لمواجهة قضايا التنمية الأكثر إلحاحًا للمواطن في مصر. و ذلك بدلاً من بعثرة الجهود بين الجهات المختلفة و تحقيق أكبر قدر من الاستفادة للمجتمع ، بتقديم فكر تنموي جديد مصحوب بخطط ومبادرات تعمل على النهوض بقدرات المجتمع المصري، عن طريق مساندة القطاعين الصحي والتعليمي والمساهمة في خلق فرص تدريب وتشغيل من خلال الربط مع القطاع الخاص، وتوفير الخدمات الأساسية لغير القادرين و الفئات الأكثر احتياجًا، وتنظيم حملات التوعية ليتمكن المواطن من التحول إلى قوة منتجة لتطوير المجتمع، من خلال خلق إدارة فاعلة وفعالة لاستدامة التنمية.

١١) الحوكمة و أعمال الشركة

هناك الكثير من الأحداث الاقتصادية السلبية التي استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية مثل فضيحة انهيار و افلاس شركة " إنرون للطاقة"، انهيار "لهامن برازرز بنك" بانجلترا و عدد من البنوك الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ نتيجة انتشار الأدوات المالية المستحدثة بالأسواق المالية دون وجود رقابة كفاية مثل توريق القروض، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات وغيرها من الأزمات المالية العالمية التي أظهرت فساد وسوء إدارة.

و من هنا ظهر الاهتمام البالغ من المستثمرين و خاصة المستثمرين الأجانب بقواعد حوكمة الشركات. إن الحوكمة تعتمد على وجود تشريعات و قواعد ملزمة لجميع الأطراف في وجود اطار تنظيمي يتضمن بوضوح المبادىء التي تتبعها الشركة في معاملاتها الداخلية و الخارجية.

لذلك تطبق الشركة معايير حوكمة الشركات بدقة شديدة في كل أنشطتها من خلال الآتي:

١) المشاركة بين الأطراف المعنية:

يعمل المسئولون والعاملين بالشركة جنبًا إلى جنب لخدمة المساهمين وتوفير جميع الخدمات لهم .

٢) سيادة القانون:

الالتزام و تطبيق التشريعات المنظمة للعمل بشكل نزيه، بحيث يضمن حماية كاملة لحقوق المساهمين و العاملين.

٣) الشفافية:

إن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تطبق بأساليب تندرج ضمن إطار اللوائح وتعليمات القوانين والأنظمة، ويتم الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المعنية من خلال أجهزة الإعلام .

٤) التجاوب:
التجاوب مع متطلبات المساهمين و جميع الأطراف أصحاب المصالح ضمن أطر زمنية معقولة ومحددة.

٥) التوافق:
التعامل بوسطية مع المصالح المختلفة بحيث تؤدي إلى توافق أعم وأشمل لجميع الفئات المختلفة.

٦) الكفاءة والفعالية:
تحقيق الأهداف باستخدام الأفضل و الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

بالإضافة إلى أن الشركة تطبق معايير حوكمة الشركات في تشكيل وعمل مجلس إدارتها:

- يتم تشكيل المجلس بالانتخاب الحر المباشر بمعرفة المساهمين وبطريقة علنية.
- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة بالإنتخاب بمعرفة المساهمين مباشرة بناء على توافر شروط خاصة و معلنة.
- يتم اختيار العضو المنتدب للشركة بالإنتخاب من ذوي الخبرة من غير المساهمين بمعرفة المساهمين مباشرة بناء على شروط معلنة.
- لضمان الحيدة والاستقلالية تكون الإدارة التنفيذية للشركة مستقلة عن كل المساهمين ولاتمثل أي منهم.
- غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين ، وجميعهم من ذوي الخبرة في أعمال الشركة وأنشطتها.
- تم تشكيل لجان من أعضاء المجلس غير التنفيذيين (مثل لجنة الاستثمار، و لجنة المراجعة، و لجنة الترشيحات والمكافآت) لبحث الأمور الهامة والتوصية للمجلس بما يجب عمله، كما تعرض نتائج أعمال هذه اللجان على مجلس الإدارة لدعمهم في اتخاذ القرارات.

كما تلتزم الشركة بقواعد الحوكمة بمفهوم الإدارة الرشيدة في كل أنشطتها و الخدمات التي تقدمها لجميع المتعاملين معها فضلاً عن تطبيق معايير الحوكمة في أعمال مجلس الإدارة و الجمعية العامة للمساهمين.

١٢) تقرير مراقب الحسابات و القوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٨

المحاسبون المتحدون
محاسبون ومراجعون قانونيون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة المساهمين
شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي- شركة مساهمة مصرية
أعضاء صندوق ضمان التسويات

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي – شركة مساهمة مصرية (لأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) – والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً) رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي – شركة مساهمة مصرية (لأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) – في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقا) رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد الأسهم المودعة بالحفظ المركزي بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

عبد المنعم عبد الحليم سلام
محاسب قانوني
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٣٤٧
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٦١
المحاسبون المتحدون

طه محمود خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥١٣٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٨
BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٢١ فبراير ٢٠١٩

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة المركز المالي المستقلة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٧/١٢/٣١ جنيه مصري
الأصول			
الاصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة	٧	١٨٠,٨٨٩,٦٧١	١٥٧,٠٢٥,٣٢٨
مشروعات تحت التنفيذ	٨	٤٠,٤١١,٢٦٧	١١,٧٧٠,٦٦٠
الاستثمارات في شركات تابعة	٩	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-
استثمارات في شركات شقيقة	١٠	١,٤٥١,٧٥٠	١,٤٥١,٧٥٠
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١١	٢٤٦,٢٣٥,٠٧٠	٢٥٦,٤١٩,٩٤٠
استثمارات متاحة للبيع	١٢	٨,٥٤٣,٧٤١	٨,٥٤٣,٧٤١
المساهمة بصندوق حماية المستثمر	١٣	٢,١١٥,١٥٤	٢,١١٥,١٥٤
أصول غير ملموسة	١٤	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
مجموع الأصول غير المتداولة		٥١٢,١٤٦,٦٥٣	٤٣٩,٨٢٦,٥٧٣
الأصول المتداولة			
المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٥	١٥٠,٦٣٣,٤٩٨	١٣١,٦٤٦,٠٨٥
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٦	٢٧٤,٠٨٢,٩٧٤	٢٣٨,٨٢٣,٩٤٢
النقدية والحسابات لدى البنوك	١٧	٤٧٨,٧٨٦,٢٤٢	١,٩٢٧,١٦١,٢٢٨
أرصدة لدى البنوك - توزيعات كوبونات	١٨	٤,٠٤٤,٢٩١,٣٤٦	١,٨٠٦,٢١٢,٧٦٣
مجموع الأصول المتداولة		٤,٩٤٧,٧٩٤,٠٦٠	٤,١٠٣,٨٤٤,٠١٨
إجمالي الأصول		٥,٤٥٩,٩٤٠,٧١٣	٤,٥٤٣,٦٧٠,٥٩١
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	٢١	٢٧٧,٢٠٠,٠٠٠	١٨٤,٨٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٢٢	٤٤,١٨٩,٣٦٠	٢٩,١٠٩,٦٢٩
الاحتياطي النظامي	٢٣	-	١٧,٣٩٢,٦٦٩
أرباح السنة		٢٨٦,٥١٤,٨٩٦	٢٢٧,٨٠٤,٩٦٧
الأرباح المرحلة		-	١٨,١٨٠,٩٢١
مجموع حقوق الملكية لنشاطي الإيداع والقيد المركزي		٦٠٧,٩٠٤,٢٥٦	٤٧٧,٢٨٨,١٨٦
صندوق ضمان التسويات			
المجمع العام	٢٥	٢٠٠,٥٨٨,١٢٨	١٨٩,٠٢٦,٤٦٢
المجمع الخاص	٢٦	٦٥,٤٩٤,٩١٧	٥٦,٣٨٢,٤٠٣
الاحتياطي القانوني	٢٢	١٠,٩٢٩,٠٧٧	٨,٤٥٥,٠٨٦
أرباح السنة		٤٧,٠٠٥,٨٤٠	٤١,٦٩٥,٧٧٥
الأرباح المرحلة		٢٤,٨٠٠,٧١٨	٢٤,٨٠٠,٧١٨
مجموع حقوق الملكية لصندوق ضمان التسويات		٣٤٨,٨١٨,٦٨٠	٣٢٠,٣٦٠,٤٤٤
مجموع حقوق الملكية		٩٥٦,٧٢٢,٩٣٦	٧٩٧,٦٤٨,٦٣٠
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	٣٥	١٦,٧٨٤,١٦٠	١٣,٥٠٤,٢٩٦
مجموع الالتزامات غير المتداولة		١٦,٧٨٤,١٦٠	١٣,٥٠٤,٢٩٦
الالتزامات المتداولة			
دائنو توزيعات كوبونات – عملاء	١٨	٢,٩٨٤,٨٦٦,٧٤٤	١,٨٠٦,٢١٢,٧٦٣
الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	١٩	١,٤٣٧,١٠٢,٠١٥	١,٨٧٤,٤٨٩,٥٨٠
مخصصات مخاطر ومطالبات	٢٠	٢٥,٤٥٣,٨٧٥	٢٢,٠٤٤,٩٩٩
التزامات ضريبية	٢/٣٣	٣٩,٠١٠,٩٨٣	٢٩,٧٧٠,٣٢٣
مجموع الالتزامات المتداولة		٤,٤٨٦,٤٣٣,٦١٧	٣,٧٣٢,٥١٧,٦٦٥
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		٥,٤٥٩,٩٤٠,٧١٣	٤,٥٤٣,٦٧٠,٥٩١
الحسابات النظامية	٣٤	٢,٢٣٩,٠٣٤,٤٦٦,١٤٨	٢,٠٠٤,٤١٦,٠٥١,٢٩٣

تقرير مراقبي الحسابات" مرفق "

أ. عصام عزي	**د. طارق عبد الباري**	**أ. محمد سليمان عبد السلام**
المستشار المالي والمشرف على الإدارة المالية	**عضو مجلس الإدارة المنتدب**	**رئيس مجلس الإدارة**

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٧/١٢/٣١ جنيه مصري
إيرادات الخدمات	٢٧	١٩٣,٤٤٩,٧٥٥	١٨٤,٧٨٤,٧٨٠
تكلفة الخدمات	٢٨	(١٥٣,٩٧٨,٨٧٩)	(١٣١,٧٣٠,٧٣٩)
إجمالي الربح		٣٩,٤٧٠,٨٧٦	٥٣,٠٥٤,٠٤١
إيرادات عوائد	٢٩	٣١٥,٦٠٥,٩٩٨	٢٤٧,٥٥٣,٠٥٠
إيراد استثمارات	٣٠	١١١,٥٢٥,٩٥٦	١١١,٩٦٦,٤٤٤
الإيرادات الأخرى	٣١	٢٤,٧٤٣,٤١٣	٢٠,٩١٦,٠١٣
المخصصات		(٥,٠٨٨,٣٠١)	(٣,٩١٦,٥٧٨)
المصروفات العمومية والإدارية	٣٢	(١٠٤,٢١٨,٥٤٣)	(١٠٥,٥٦٤,٢٧٣)
إجمالي ربح التشغيل		٣٨٢,٠٣٩,٣٩٩	٣٢٤,٠٠٨,٦٩٧
مخصصات انتفي الغرض منها		٢٥,٩٩٩,٣٨٠	-
رد اضمحلال الاستثمار في شركة تابعة	١/٩	٦,٠٠٠,٠٠٠	-
صافي أرباح السنة قبل الضرائب		٤١٤,٠٣٨,٧٧٩	٣٢٤,٠٠٨,٦٩٧
الضرائب	١/٣٣	(٦٢,٩٦٤,٣٢١)	(٤٠,٣٢٣,٧٠٦)
صافي أرباح السنة		٣٥١,٠٧٤,٤٥٨	٢٨٣,٦٨٤,٩٩١

يتمثل صافي أرباح السنة فيما يلي:

صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي		٣٠١,٥٩٤,٦٢٧	٢٣٩,٧٩٤,٧٠٢
صافي أرباح صندوق ضمان التسويات		٤٩,٤٧٩,٨٣١	٤٣,٨٩٠,٢٨٩
		٣٥١,٠٧٤,٤٥٨	٢٨٣,٦٨٤,٩٩١

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٧/١٢/٣١ جنيه مصري
أرباح السنة:			
صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي		٣٠١,٥٩٤,٦٢٧	٢٣٩,٧٩٤,٧٠٢
صافي أرباح صندوق ضمان التسويات		٤٩,٤٧٩,٨٣١	٤٣,٨٩٠,٢٨٩
الدخل الشامل الآخر:			
أرباح فروق العملة غير المحققة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية (بالصافي)		-	-
يخصم:			
المحول إلى الأرباح المرحلة خلال السنة		-	-
الصافي		-	-
إجمالي الدخل الشامل عن السنة		٣٥١,٠٧٤,٤٥٨	٢٨٣,٦٨٤,٩٩١